المحاسبة المتوسطة

قسم العلوم المالية والمصرفية

الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٠-٢٠٢١

مدرس المادة: حسام احمد علي

الفصل الثالث التسويات الجردية
حساب الصندوق وحساب البنك

اولاً: تسوية حساب النقدية في الصندوق

يشكل النقد أحد اهم عناصر الموجودات في الوحدات الاقتصادية، اذ من خلاله يتم الحصول على الموجودات الأخرى فضلا عن دفع المصروفات التشغيلية. يتعرض النقد الى مخاطر عديدة كالتلاعب والتزوير او الاختلاس، لذا تولي الوحدات الاقتصادية هذا العنصر اهتماما خاص. يكون هذا الاهتمام من خلال عمليات الجرد. اذ يكون الجرد وفقا لما يأتي:

١. **الجرد اليومي**: وهو ان يتم جرد النقدية ومطابقتها مع ما مسجل في الدفاتر المحاسبية في نهاية اليوم من واقع مستندات الصرف والقبض التي تم إصدارها خلال اليوم.

٢. **الجرد الدوري**: وهو ان يتم جرد النقدية في نهاية الفترة المالية تمهيدا لحصر الرصيد الذي سوف يظهر في قائمة المركز المالي (الميزانية).

٣. **الجرد المفاجئ**: وهو ان تقوم لجنة خاصة بعملية جرد الصندوق ومطابقة الرصيد بصورة مفاجئة وبدون علم امين الصندوق بموعد هذا الجرد.

ان الهدف الرئيسي من إجراء تسوية النقدية بالصندوق إلى مطابقة المبالغ الموجودة فعلاً في صندوق الوحدة الاقتصادية والذي يطلق عليه الرصيد الفعلي للنقدية بالصندوق مع رصيد حساب الصندوق في سجلات الوحدة الاقتصادية والمسمى الرصيد الدفتري.

وعند إتمام جرد النقدية في الصندوق من قبل فريق الجرد يتم تسجيل المبالغ الموجودة فيه ليتم مقارنتها بالرصيد الدفتري (دفتر الأستاذ) وعادة ما ينتج عن عملية المقارنة واحدة من الحالات الثلاث التالية:

أ- يتساوى الرصيد الفعلي مع الرصيد الدفتري وبالتالي لا تتم أية تسويات **(وجود تطابق).**

ب - نقص الرصيد الفعلي عن الرصيد الدفتري أي أن هناك **عجز** بالصندوق Cash deficit.

ج - زيادة الرصيد الفعلي عن الرصيد الدفتري أي أن هناك **فائض** بالصندوق Cash surplus.

أسباب نقص الرصيد الفعلي للصندوق عن الرصيد الدفتري:

ينشأ نقص النقدية بالصندوق لعدة أسباب منها:

أ- عدم تسجيل مدفوعات نقدية في دفتر يومية الصندوق، كأن يسهو المحاسب عن تسجيل دفعة قائمة مشتريات نقدية لأحد الموردين أو دفع مصاريف إيجار نقداً وعدم إثباتها بالدفاتر.

ب ـ الاختلاس من الصندوق، وعندها يتحمل أمين الصندوق أو من تثبت مسؤوليته بتسديد العجز في الصندوق.

ج ـ إهمال أو خطأ أمين الصندوق في عد المبالغ المقبوضة والمدفوعة من الغير.

د ـ فروق محاسبة الزبائن كأن يقبض أمين الصندوق ٢٥٠٠٠ دينار بدلاً من ٢٥٢٥٠ دينار في مثل هذه المؤسسات تتحمل الادارة مبلغاً تحدده مسبقاً تراه مناسباً لتغطي الفروقات الناتجة عن فروق محاسبة الزبائن.

هـ ـ تسجيل مقبوضات نقدية بالدفاتر بأكثر من قيمتها الفعلية مثل تسجيل قائمة مبيعات نقدية مرتين مما يؤدي لظهور الرصيد الدفتري للصندوق بأكثر مما يجب وبالتالي وجود عجز بالصندوق.

ويتم إثبات العجز بالصندوق عند اكتشافه بجعل حساب عجز الصندوق مديناً، وحساب الصندوق دائنا وتحميل العجز بالصندوق الذي لم يعرف سببه على أمين الصندوق.

المعالجات المحاسبية للعجز في الصندوق

العجز في الصندوق = الرصيد الفعلي – الرصيد الدفتري

١. اثبات العجز في الدفاتر المحاسبية بالقيد الاتي

من حـ/ العجز في الصندوق

الى حـ/ الصندوق

قيد اثبات مبلغ العجز في الصندوق

ويبقى حساب العجز في الصندوق مفتوحا لحين اكتشاف أسباب العجز ومعالجتها. وفي حالة عدم اكتشاف مبلغ العجز او جزءا منه فيحمل امين الصندوق بمقدار العجز.

مثال١:

لدى جرد الصندوق في شركة القدس أظهر الجرد الفعلي ان المبلغ الموجود في ذلك الصندوق ٤٥٠٠ دينار والرصيد الدفتري للصندوق هو ٤٩٠٠ دينار، قام المحاسب بمراجعة دفتر اليومية والمستندات العائدة لتلك الفترة فوجد ان هناك فاتورة مشتريات نقدية بمبلغ ٣٠٠ دينار سهى المحاسب عن تسجيلها في يومية الصندوق ولم يتمكن من تفسير نقص المبلغ الباقي وتم تحميله لأمين الصندوق.

المطلوب: اجراء قيود التسوية اللازمة لمعالجة الحالة أعلاه.

الحل:

العجز في الصندوق = الرصيد الفعلي – الرصيد الدفتري

= ٤٥٠٠ – ٤٩٠٠

= (٤٠٠)

١. اثبات قيمة العجز

٤٠٠ من حـ/ العجز في الصندوق

٤٠٠ الى حـ/ الصندوق

قيد اثبات قيمة العجز في الصندوق

---

٢. البحث عن أسباب العجز وقيدها في السجلات

٣٠٠ من حـ/ المشتريات

٣٠٠ الى حـ/ العجز في الصندوق

قيد اثبات قائمة مشتريات لم يتم تسجيلها

---

٣. تحميل الرصيد المتبقي من العجز على امين الصندوق

١٠٠ من حـ/ امين الصندوق

١٠٠ الى حـ/ العجز في الصندوق

تحميل امين الصندوق بالمتبقي من مبلغ العجز

---

٤. تصوير حسابي الصندوق والعجز في الصندوق في سجل الأستاذ

حـ/ الصندوق

٤٩٠٠ رصيد	٤٠٠ من حـ/ العجز في الصندوق
	٤٥٠٠ الرصيد
٤٩٠٠	٤٩٠٠
٤٥٠٠ رصيد	

حـ/ العجز في الصندوق

٤٠٠ الى حـ/ الصندوق	٣٠٠ من حـ/ المشتريات ١٠٠ من حـ/ امين الصندوق
٤٠٠	٤٠٠

المعالجات المحاسبية للزيادة في الصندوق

اما في حالة الزيادة في الصندوق فيفتح حساب (الزيادة في الصندوق) أي إذا كان الرصيد الفعلي أكبر من الرصيد الدفتري لحساب النقدية في الصندوق (زيادة في الصندوق) يثبت القيد التالي:

١. **عند اكتشاف الزيادة:** يسجل القيد الاتي

من حـ/ الصندوق

إلى حـ/الزيادة في الصندوق

قيد اثبات قيمة الزيادة في رصيد النقدية

---

٢. **عند اكتشاف سبب الزيادة:** يسجل القيد الاتي

من حـ/ الزيادة في الصندوق

الى حـ/ XXXX

---

٣. في نهاية السنة المالية

وفي نهاية السنة المالية إذ لم يتم التعرف على أسباب الزيادة يقفل حساب الزيادة في الصندوق في حساب أمانات لصالح الغير ويثبت القيد التالي:

من حـ/الزيادة في الصندوق

إلى حـ/أمانات لصالح الغير

❖ ويبقى حساب الأمانات لصالح الغير مفتوحاً لفترة زمنية حددها القانون، **لقد حدد القانون العراقي مدة خمس سنوات يبقى خلالها حساب الأمانات لصالح الغير مفتوحاً ومن ثم يقفل حساب الإيرادات متنوعة إذا لم يتم اكتشاف أسباب الزيادة. ويثبت القيد الآتي:**

من حـ/ أمانات لصالح الغير
إلى حـ/ إيرادات متنوعة

ومن ثم يقفل حساب الإيرادات المتنوعة في حساب الأرباح والخسائر بالقيد الآتي: -

من حـ/ إيرادات متنوعة
إلى حـ/ الأرباح وخسائر

مثال: بتاريخ ٢٥-٦-٢٠١٠ اجرت شركة الصادق جردا مفاجئاً لصندوق الشركة وكانت نتيجة الجرد كالاتي:

١. الرصيد الدفتري ٥٦٠٠٠ دينار.

٢. رصيد الصندوق الفعلي ٦٠٠٠٠ دينار.

٣. ان هناك فاتورة مبيعات بمبلغ ٧٥٠ دينار لم تقيد في السجلات.

٤. ان هناك مبلغ ١٠٠٠ دينار ايراد عقار لم يسجلها المحاسب في السجلات.

٥. لم تتمكن لجنة الجرد من اكتشاف اسباب ما تبقى من مبلغ الزيادة.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة لمعالجة الحالة أعلاه. بافتراض ان أسباب الزيادة لم تكتشف ما هي الإجراءات الواجب اتبعها بعد المدة المحددة بموجب القانون.

الحل:

✓ **في ٢٥-٦-٢٠١٠**

الزيادة في الصندوق = الرصيد الفعلي – الرصيد الدفتري

= ٦٠٠٠٠ – ٥٦٠٠٠

= ٤٠٠٠ دينار

٤٠٠٠ من حـ/ الصندوق
٤٠٠٠ الى حـ/ الزيادة في الصندوق
اثبات قيمة الزيادة في الصندوق
---

٧٥٠ من حـ/ الزيادة في الصندوق
٧٥٠ الى حـ/ المبيعات
قيد اثبات قيمة فاتورة مبيعات غير مسجلة

١٠٠٠٠ من حـ/ الزيادة في الصندوق
١٠٠٠ الى حـ/ ايراد العقار
قيد اثبات قيمة ايراد العقار غير المسجل

✓ **في ٣١-١٢-٢٠١٠**

٢٢٥٠ من حـ/ الزيادة في الصندوق
٢٢٥٠ الى حـ/ امانات لصالح الغير
اثبات قيمة الامانات للغير

✓ **في ٣١-١٢-٢٠١٥**

٢٢٥٠ من حـ/ امانات لصالح الغير
٢٢٥٠ الى حـ/ إيرادات متنوعة اخرى
قيد ايراد الزيادة في الصندوق ايرادا بعد مضي الفترة القانونية

٢٢٥٠ من حـ/ إيرادات متنوعة أخرى
٢٢٥٠ الى حـ/ الأرباح والخسائر
قيد اغلاق الإيرادات المتنوعة الأخرى

ثانياً: حساب المصرف

تحتفظ أغلب الشركات إذا لم يكن جميعها بسيولتها النقدية لدى المصارف لأسباب عديدة أهمها توفر الأمان والحماية لهذه النقدية. فضلا عن الفوائد التي يمكن أن تتحقق عن الحسابات الجارية و الودائع النقدية لدى هذه المصارف، وتحتاج هذه الشركات إلى التعرف على حجم النقد الموجود لدى المصارف لذا تجري عملية جرد لهذه النقدية في سجلاتها وتقارنها بما يرد من المصارف عن حجم النقدية لديها، وفي اغلب الاحيان لا يتطابق رصيد النقدية بالبنك في سجلات الشركة مع رصيدها المثبت في الكشف الوارد من البنك، لذا يقوم المحاسب بإجراء عملية تسوية لهذا الفرق وذلك للأسباب الاتية: -

١. تحديد أسباب عدم التطابق بين الرصيدين التي قد ترجع إلى أسباب اهمها: -

أ-إثبات عمليات في سجلات الشركة لم يحصل البنك على المستندات الثبوتية المعززة لإثباتها في سجلاته.

ب-إثبات العمليات في سجلات البنك لم تحصل الشركة على المستندات الثبوتية المعززة لإثباتها في سجلاتها.

ج-حدوث أخطاء محاسبية لدى البنك أدت لاختلاف رصيده عن الرصيد الصحيح.

د-حدوث أخطاء محاسبية في سجلات الشركة أدت لاختلاف رصيدها عن الرصيد الصحيح.

٢. الوصول إلى الرصيد الصحيح الواجب إظهاره نهاية الفترة المالية في القوائم المالية التي تصدرها الشركة.

ان عملية التسوية هي مقارنة بين مفردات الايداعات ومبلغها وتواريخها ومفردات المسحوبات ومبلغها وتواريخها ومفردات الكمبيالات التي حصلها للشركة او دفع قيمتها نيابة عنها ومقدار الفوائد المدينة التي يضيفها إلى الحساب والدائنة التي يخصمها من رصيدها وأية مصاريف او إيرادات أخرى واتخاذ الإجراءات المحاسبية اللازمة للوصول إلى الرصيد الصحيح نهاية الفترة.

اعداد مذكرة تسوية حساب البنك

تقوم المنشأة عند استلام كشف حسابها لدى البنك نهاية كل شهر بإعداد مذكرة تسوية للوقوف على الاختلافات بين الرصيد الوارد بدفاتر المنشاة والرصيد الوارد بكشف البنك، ومن ثم إعداد قيود تسوية للعمليات الصحيحة الواردة بكشف البنك والتي لم يصل بها إشعار للوحدة الاقتصادية، وكذلك تصحيح الأخطاء الواردة بدفاتر الوحدة الاقتصادية إن وجدت، وعند الانتهاء من إعداد مذكرة التسوية فإن الرصيد المعدل لرصيد البنك بدفاتر المنشأة سيكون مساوياً لرصيد البنك المعدل من واقع كشف البنك وهو ما يسمى بالرصيد الحقيقي.

مثال:

في ٢٠١٢/٧/٣١ أظهرت دفاتر شركة النسيم رصيد حساب البنك بمبلغ ٤٢٩٠٠دينار وقد أظهر الكشف الوارد من البنك رصيد بمبلغ ٤٤٠٠٠دينار، وبعد فحص دفاتر الشركة ومراقبة الحركات الواردة بكشف البنك تبين أن أسباب الفروقات بين الرصيدين ما يلي:

ـ ايداعات نقدية بالطريق بمبلغ ١٥٠٠ دينار أودعتها الشركة نهاية يوم ٢٠١٢/٧/٣١ لكنها لم تظهر بكشف البنك.

ـ قام البنك بتحصيل فوائد سندات تملكها الشركة ومودعة لدى البنك بمبلغ ٦٠٠دينار ولم يصل اشعار بها للشركة.

ـ هناك شيكات محررة للدائنين خلال شهر تموز غير مقدمة للصرف بمبلغ ٤٥٠٠ دينار.

ـ هناك مصاريف وعمولات بنكية بمبلغ ٢٠٠ دينار خصمها البنك على حساب الشركة ولم يرد بها إشعار للشركة.

ـ أظهر كشف البنك شيك معاد للعميل خلدون بمبلغ ١٠٠٠ دينار (كانت الشركة أودعته نهاية شهر تموز) ولم يصل إشعار للشركة بذلك.

ـ اكتشف محاسب الشركة أنه أخطأ في تسجيل شيك محرر لأحد الموردين (عدنان) خلال شهر تموز حيث سُجل في الدفاتر بمبلغ ٦٨٠٠ دينار في حين أن الشيك كتب وصرف من البنك بشكل صحيح بمبلغ ٦١٠٠ دينار.

ـ قام البنك بتسديد ورقة دفع مستحقة على الشركة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار ولم يصل بها اشعار للشركة.

المطلوب: اعداد مذكرة مطابقة حساب المصرف في ٢٠١٢/٧/٣١ واثبات قيود اليومية اللازمة.

الحل:

أ- اعداد مذكرة التسوية

كشف تسوية البنك كما في 2012/7/31

44000 دينار	**الرصيد في الكشف الوارد من البنك**
	يضاف:
1500	إيداعات لم تظهر كشف في البنك ولم يرد بها إشعار (وظهرت بالدفاتر)
	يطرح:
(4500)	شيكات محررة للدائنين ولم تقدم للصرف بعد
41000	**الرصيد المعدل (الحقيقي) بعد التسوية**

كشف تسوية البنك كما في 2012/7/31

42900 دينار	الرصيد حسب دفاتر الشركة
	يضاف:
600	إيراد فوائد سندات سجلها البنك للشركة ولم تسجل لدى الشركة
700	خطأ في شيك المورد عدنان (6800-6100)
	يطرح:
(200)	عمولات ومصاريف بنكية لم يرد بها إشعار للشركة
(1000)	شيك معاد للعميل خلدون لم يرد به إشعار للشركة
(2000)	تسديد البنك ورقة دفع ولم يصل إشعار للشركة بذلك
41000	**الرصيد المعدل (الحقيقي) بعد التسوية**

يلاحظ من مذكرة تسوية حساب البنك أن الرصيد الحقيقي الذي سيظهر في دفاتر شركة النسيم بعد التسوية وفي الميزانية كما في ٢٠١٢/٧/٣١ هو ٤١٠٠٠دينار.

ب ـ اعداد قيود التسوية في دفاتر شركة النسيم:

يقوم محاسب الشركة بإعداد قيود التسوية للبنود الظاهرة في كشف البنك وغير مسجلة بالدفاتر حتى تاريخ صدور كشف البنك وكما يلي:

٦٠٠ من حـ / البنك ٢٠١٢/٧/٣١

٦٠٠ الى حـ / ايراد فوائد السندات

(اثبات ايراد فوائد السندات)

----

٧٠٠ من حـ / البنك ٢٠١٢/٧/٣١

٧٠٠ الى حـ / الموردين (عدنان)

(تصحيح الخطأ في تسجيل شيك المورد عدنان)

----

٢٠٠ من حـ / مصاريف وعمولات بنكية ٢٠١٢/٧/٣١

٢٠٠ الى حـ / البنك

(تسجيل مصاريف وعمولات بنكية)

١٠٠٠ من حـ / الذمم المدينة (خلدون) ٢٠١٢/٧/٣١

١٠٠٠ الى حـ / البنك

(تسجيل شيك معاد للعميل خلدون)

٢٠٠٠ من حـ / أ. الدفع ٢٠١٢/٧/٣١

٢٠٠٠ الى حـ / البنك

(تسجيل تسديد البنك لورقة الدفع)

جـ - تصوير حساب البنك في دفاتر شركة النسيم:

حـ/ البنك

٤٢٩٠٠ رصيد قبل التسويات		٢٠٠ من حـ/ مصاريف وعمولات بنكية	
٦٠٠ الى حـ/ ايراد فوائد السندات		١٠٠٠ من حـ/ الذمم المدينة (خلدون)	
٧٠٠ الى حـ/ الموردين (عدنان)		٢٠٠٠ من حـ/ أوراق الدفع	
		٤١٠٠٠ الرصيد بعد التسويات	
	٤٤٢٠٠		٤٤٢٠٠

مثال:

ظهر رصيد شركة الكرامة في كشف البنك العربي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ بمبلغ ٥٦٢٠٠ دينار بينما كان رصيد البنك العربي في دفاتر شركة الكرامة بذلك التاريخ ٤٩١٦٠ دينار، وعند البحث عن أسباب الاختلاف تبين ما يلي :

١- هناك ايداعات نقدية مرسلة للبنك في ١٢/٣١ بمبلغ ١٨٠٠ دينار لم تظهر في كشف البنك.

٢- أصدرت شركة الكرامة الشيكات التالية لأمر عدة موردين، ولم تقدم للصرف حتى ١٢/٣١: -

أ - شيك رقم ٥١٤٥ بمبلغ ٣٠٠٠ دينار.

ب - شيك رقم ٥١٤٦ بمبلغ ٤٥٠٠ دينار.

٣- خلال المراجعة المستندية لحساب النقدية بالبنك اكتشف المحاسب أن هناك خطأ في تسجيل قيمة الشيك الذي أصدرته شركة الكرامة للمورد جميل حيث أثبت بمبلغ ٢٥٦٠ دينار في حين أن قيمته الصحيحة (المحرر بها الشيك) والتي سددها البنك للمورد جميل تبلغ ٢٦٥٠.

٤- ظهرت الحركات (العمليات) التالية في كشف البنك ولم تصل إشعاراتها لشركة الكرامة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١: -

أ - حركة مدينة: شيك بمبلغ ٥٠٠ دينار معاد لعدم كفاية رصيد للعميل تركي.

ب - حركة مدينة: مصاريف وعمولات بنكية بمبلغ ١٠٠ دينار مقيدة على حساب شركة الكرامة.

ج- حركة دائنة: تحصيل ورقة قبض كانت مرسلة برسم التحصيل بمبلغ ٢٠٠٠ دينار + فوائد دائنة لحساب الشركة على ورقة القبض ٥٠ دينار + اقتطاع عمولة تحصيل ورقة القبض ٢٠ دينار.

المطلوب:

١- إعداد مذكرة تسوية حساب البنك.

٢- إجراء قيود التسوية اللازمة بدفاتر شركة الكرامة.

٣- تصوير حـ /البنك بدفاتر شركة الكرامة.